

أولاً : كيف ارتبطت حكومتك بالآليات الدولية والمحلية لحقوق الإنسان؟

ارتبطت الدولة المصرية بمجموعة من الآليات لحماية حقوق كبار السن تتمثل في الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية المتعلقة بحقوق المسنين وهي:

١- الدستور المصري: حيث كفل الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤م حقوق المسن كالحق في الرعاية الاجتماعية والصحية وبعض التيسيرات التي تسينهم على قضاء حوائجهم بكل يسر وسهولة ، حيث نصت المادة (٨٣) على التزام الدولة بضمان حقوق المسنين ، صحياً واقتصادياً ، واجتماعياً ، وثقافياً وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني علي المشاركة في رعاية المسنين. وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

٢- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حيث أطلق فخامة السيد الرئيس/ عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١ والتي وردت حقوق المسنين بها ضمن المحور الثالث تحت عنوان تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والشباب، وكبار السن. وتمثلت نقاط القوة والفرص فيما يتعلق بحقوق المسنين في الآتي :

أ- التزام الدولة الوارد في نص المادة (٨٣) من الدستور السابق الإشارة إليه.

ب- منحت الدولة معاشاً ضمانياً لكبار السن ممن لا يتقاضون معاشاً تأمينياً وليس لهم دخل. وطورت شبكات الأمان الاجتماعي ببرامج كرامة، وذلك بمنح معاش للمسنين بداية من عمر الخامسة والستين، أو لمن يعانون عجزاً أو مرضاً مزمناً .

ت- إنشاء دور الرعاية الخاصة بكبار السن، وافتتاح أندية رعاية نهارية لهم، وإطلاق وثيقة مكتوبة خاصة بحقوق الكبار بالتعاون مع المجتمع المدني.

ث- نشر آليات الثقافة الإلكترونية في مراكز المسنين لتمكينهم ثقافياً بتهيئة الثقافة الذاتية بأيسر الوسائل.

ج- أتاحت الهيئة العامة لتعليم الكبار الفرصة للمسنين لمواصلة التعليم في المراحل الإعدادية والثانوية وصولاً للتعليم الجامعي.

٣- نص قانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بزيادة المعاشات المستحقة في ٣٠ يونيو من كل عام ، اعتباراً من أول يوليو بنسبة التضخم بحد أقصى ١٥% للزيادة والزيادة قيمة الزيادة في المعاش على نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام ، بالإضافة إلى دعم العمالة غير المنتظمة.

٤- خضع وفقاً لقانون التأمين الصحي الشامل: رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ جميع المواطنين للتأمين الصحي ويقوم على التكافل الاجتماعي ، وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية.

٥- مسودة قانون حقوق المسنين تنفيذاً لنص المادة ٨٣ من الدستور المصري وافق مجلس الوزراء المصري في سبتمبر ٢٠٢١م على مشروع قانون حقوق المسنين، وجاري مناقشته بمجلس النواب تمهيداً للسير في إجراءات استصداره قبل انتهاء النصف الأول من ٢٠٢٣.

٦- مشروع الدعم النقدي "كرامة" وذلك من خلال اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن مشروع الدعم النقدي "كرامة" لدعم المسنين خارج التأمينات والمعاشات بمبلغ شهري منتظم وكذلك توفير دعم الخبز والسلع الغذائية والتأمين الصحي لغير القادرين.

٧- جاري إعداد الاستراتيجية الوطنية لكبار السن تعمل الدولة المصرية من خلال وزارة التضامن الاجتماعي لضمان حماية حقوق المسنين على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، والعمل باتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية، وتحقيق العدالة والفرص المتكافئة للجميع، وتنمية المجتمعات بما يضمن تأمين حياة لائقة وكرامة تحفظ حقوق كبار السن وكرامتهم الإنسانية.

٨- مشروع رفيق المسن وقد أطلقت الوزارة مشروع "رفيق المسن" في عام ٢٠١٩م وصدر القرار الوزاري رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠٢١ المنظم للعمل في مهنة رفيق المسن بهدف الحفاظ علي الترابط والتماسك الأسري من خلال توفير الرعاية المنزلية للمسن داخل أسرته لتكون بديلاً عن الرعاية المؤسسية للمسن.

٩- اللجنة العليا لرعاية كبار السن تم تشكيل اللجنة العليا لرعاية كبار السن بجمهورية مصر العربية بناءً على قرار وزير التضامن الاجتماعي رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٧م وتم إعادة تشكيلها بقرار وزير التضامن الاجتماعي رقم ٤٧٢ بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢٢م ورأسها معالي وزيرة التضامن الاجتماعي وعضوية ممثلي الأطراف المعنية بشئون المسنين.

١٠- شهادة رد الجميل لكبار السن هي شهادة تقدم من بنك ناصر الاجتماعي تم إطلاقها خصيصاً لأصحاب الفضل من كبار السن (اكبر من ٦٥ سنة) من أعلى العوائد في السوق المصرفي يبلغ حالياً ١٦.٢٥ % سنوياً كنوع من الدعم ورد الجميل لأصحاب الفضل.

ثانياً: هل ساهمت تلك المشاركة في تأثير ايجابي لدعم حماية كبار السن؟

نعم بالفعل كان لها تأثير ايجابي من خلال :

- تحسين مستوى المعيشة وتوفير حياة كريمة لكبار السن من خلال تقديم مساعدات مادية من برنامج تكافل وكرامة.

- رفع الروح المعنوية وتحسين الصحة النفسية والشعور بالاستقلالية والمشاركة المجتمعية من خلال عمل المبادرات الثقافية والترفيهية (الحياة أمل - العمر الذهبي) وإقامة الاحتفالات (اليوم العالمي لكبار السن) والحاقهم بأندية المسنين.

- الحصول على الرعاية الصحية وذلك لحفظ واستعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسدية والذهنية والعاطفية ويتم ذلك من خلال برنامج التأمين الصحي الشامل.

- الحصول على الرعاية الاجتماعية والحماية من المخاطر من خلال الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية عند النحاقهم وإقامتهم في دور المسنين .

الثغرات المحتملة في حماية حقوق الإنسان لكبار السن

يشكل التقدم في السن ظاهرة عالمية آثارها عميقة على حقوق الإنسان للجميع ومن المتوقع تضاعف عدد كبار السن الذين يتخطون ٦٥ عاما ليبلغ ١.٥ مليار شخص في العام ٢٠٥٠ ويعد طول العمر المتزايد هو مظهر من مظاهر التقدم المحرز على مستوى التنمية البشرية والصحة على مدى عقود ماضية. وتعرف ثغرات حماية حقوق الإنسان لكبار السن بأنها مجموعة من المعوقات والمشكلات التي تواجه كبار السن تفاقمت على مر السنين على أساس السن والنقص في الحماية الاجتماعية والوصول الى الخدمات الصحية والافتقار الى الاستقلالية والمشاركة في صنع القرار والتحرر من العنف والإهمال وسوء المعاملة. والتعامل السلبي مع كبار السن يعنى ان الكثير منهم يمكن أن يتعرض للإبعاد عن عوائلهم، والتمييز العنصري والعنف والإيذاء دون حماية كافية لحقوق الانسان الخاصة بهم.

يمكن معالجة ثغرات حقوق الإنسان من خلال ما يلي :

- الاعتراف بكبار السن كأصحاب حقوق محددة من أجل تمكينهم من المشاركة الكاملة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، على قدم المساواة مع الآخرين ومن دون اى تمييز.
- الاستماع الى أصواتهم ومقترحاتهم وإدماجهم فى الندوات والمبادرات .
- إشراك المسنين فى إدارة مخاطر الكوارث إلى جانب ما يتصل بذلك من عمليات التخطيط وصنع القرار، حيث بوسعهم أن يثروا المناقشات العالمية الحيوية بشأن معالجة تغير المناخ وتحقيق التنمية.
- وضع مناهج محددة لمعالجة الإساءة لكبار السن فى إطار ثقافي ويتم ذلك من خلال وتعاون قطاع الرعاية الصحية وقطاع الرعاية الاجتماعية لتحديد أسباب المشكلة ووضع حلول للتعامل معها عن طريق التوعية ووسائل الإعلام والندوات التثقيفية.
- تنفيذ وإقامة الاحتفاليات الخاصة بكبار السن وتنفيذ المبادرات.
- تغيير نظرة المجتمع لكبار السن ومعالجتهم كمساهمون نشطون فى مجتمعاتهم وليس كعبء.
- إزالة الحواجز التى تحول دون إدماج كبار السن وتفاعلهم مع المجتمع العام بما فى ذلك توفير فرص العمل لمن يرغبون فى ذلك.
- تطوير ثقافة المجتمع التى تعزز التعاون والتفاهم بين الأجيال.

ثالثاً: ما هى الاختيارات الأخرى لدعم حماية كبار السن؟

- الاستقلالية: ويتم من خلال توفير فرصة عمل مدرة للدخل والاستفادة من البرامج التعليم والتدريب الملائمة، وتمكينهم من البقاء فى منزلهم لأطول فترة ممكنة.
- المشاركة: ويتم من خلال مشاركة الأجيال الشابة فى نقل خبراتهم ومهاراتهم ومعارفهم للشباب.
- تحقيق الذات: من خلال إتاحة إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية.
- تمكين كبار السن من المشاركة فى تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة .